

## مختارات إعلامية

### الازمات والفرص واستثمارها عراقياً

بقلم: اياد السامرائي

تسببت الحرب في اوكرانيا والعقوبات الغربية على روسيا في ارتفاع اسعار النفط بشكل ليس له سابقة، فضلاً عما شهده السوق العالمي من ارتفاع في اسعار النفط قبل أشهر من الازمة التي قد تستمر لمدة لا تقل عن عام. دول العالم ستحاول ان تتكيف وتبحث عن بدائل لمصادر الطاقة التي تعرضت للعقوبات لذلك لن يستمر الامر على ما هو عليه لفترة طويلة، وسيشهد انتاج النفط الروسي تراجعاً، ولكن ارتفاع الاسعار فيه تعويض لروسيا عن انخفاض الانتاج ولو الى حين.

والسؤال: اين موقع العراق من ذلك؟

تعرض العراق الى ظلم في تحديد حصته الانتاجية بمقتضى اجراءات اوبك، واليوم لديه فرصة عليه سرعة استثمارها دون انتظار اتفاق مشترك داخل منظمة اوبك وتمثل الفرصة في سرعة زيادة الانتاج ليصل الى الطاقة الانتاجية للحقول العراقية لتعويض النقص في امدادات الطاقة في ظرف تبحث كثير من الدول عن مصادر جديدة.

من جانب اخر فان الزيادة في الايرادات وفرت للخزينة العراقية فائضاً، والامر المهم هو كيفية الاستفادة من هذا الفائض، وهنا طرحت اراء:

يرى البعض ان يسدد بها العراق ديونه الخارجية والداخلية، ولو فعل فسوف يتبخر كل هذا الفائض وسيجعل العراق مؤهل مستقبلاً لمزيد من الاستقرار وهي خطوة جيدة فهل هي الامثل؟

ويرى اخرون ان نترك القروض الى مواعيد استحقاقات تسديدها، ونوجه الفائض لتحسين المستوى المعاشي عبر زيادة مواد البطاقة التموينية وتعويض الشرائح الضعيفة وذلك مطلوب ولكن ضمن اي حدود؟

وهناك ايضا من يرى توجيه الفائض لإكمال المشاريع المتلكئة، وهذا جيد ويحرك الاقتصاد ولكن هل كلها لها الاهمية نفسها وهل ستكون بعيدة عن الشبهات؟

كل هذه المقترحات واقعية والمشكلة هي في كيفية الموازنة بينها ووفق اية معايير؟

وهنا لا بد من الاشارة انه لما تعدد المشاكل فلا بد من وضع الاولويات الاكثر اثراً والانعف للاقتصاد على المدى البعيد، وهنا أشخص ثلاثة اولويات يجب ان ترتبط بخطة حكومية بعيدة المدى لا تتأثر بالتغيرات التي تحصل في الوزراء والوزارات:

الاولى: توفير فرص عمل للشباب بمشاريع انتاجية زراعية وصناعية تساهم في انخفاض مستوى البطالة وتزيد من الدخل القومي.

الثانية: مشاريع تصفية النفط وتوليد الكهرباء سواءً باستثمار حكومي او اهلي او أجنبي بشروط مجزية للمستثمرين.

الثالثة: مساعدة القطاع الخاص (الصناعي والزراعي) والعام وتمويله لإعادة تشغيل المشاريع المتوقفة.

ثم يأتي من بعد ذلك الاهتمام باستكمال المشاريع المتلكئة بسبب عجز التمويل على ان تكون الاولوية للمشاريع الانتاجية على حساب الخدمية.

البلاد التي فيها ازمات يخرج فيها المسؤولون بشكل متواصل الى الجمهور عبر وسائل الاعلام ليقولوا لهم ماذا انجزوا وماذا سوف ينجزون، ويعطوا المجال واسعاً لسماع آراء الاخرين فيها، وحكوماتنا المتعاقبة لم توفر حتى بيانات كافية على مواقعها نعرف بها ماذا يجري والى اين هي ماضية، ولذلك يكثر انتقادها فيما تستمر هي في صمتها على نحو غريب!.